نبذة عن اللقاءات التي عقدت سنة 2017

1 ـ اللقاء التدريبي المنعقد بدولة الكويت حول موضوع " الرقابة على قطاع النفط والغاز"

استضاف ديوان المحاسبة بدولة الكويت خلال الفترة من 7 إلى 2017/5/11 اللقاء التدريبي حول موضوع " الرقابة على قطاع النفط والغاز" والذي يندرج ضمن خطة العمل التفصيلية في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2017 التي اقرها المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين المنعقد بدولة قطر يومي 28 و2017/3/29.

وقد كان الهدف من تنظيم اللقاء التعرف على مكونات الصناعة النفطية والنظم المحاسبية الخاصة بها ونظم التكاليف ومشاكلها ذات العلاقة واكتساب المهارات التي تمكن من فحص وتدقيق أنشطة القطاع النفطي المختلفة وشارك فيه (24) متدربا يمثلون أجهزة الرقابة في كل من الأردن (2) والبحرين (1) والسعودية (2) وتونس (1) وليبيا (2) وعمان (3) وقطر (1) ومصر (2) والمغرب (1) واليمن (1) والكويت (8).

كما اشرف على تنفيذه من الناحيتين العلمية ثلاثة خبراء من ديوان المحاسبة بدولة الكويت من المتخرجين من مبادرة تنمية الانتوساي وهم السادة / عادل الكوت ومشعل عبد الله الفلكاوي وسعد عبد الله العمر.

وتم تنفيذ اللقاء على مدى خمسة أيام وافتتحه معالي الأستاذ / عادل الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنابة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة بحضور ممثل الأمانة العامة.

وفي بداية الجلسة الأولى للقاء أجريت عملية التقييم القبلي للمشاركين من قبل فريق الخبراء المدربين من خلال توزيع عدد من الأسئلة حول محاور اللقاء بهدف الإجابة عليها من قبل المشاركين.

بعد ذلك تم تناول المحاور التالية:

- اختصاصات ومهام القطاع النفطي .
- أهم القواعد والأسس المتبعة في النظم المحاسبية الخاصة والتكاليف في القطاع النفطي الكويتي .
- عمليات الرقابة على القطاع النفطي خلال مراحل التخطيط والرقابة وإعداد التقارير .

- التدقيق على المعالجات المحاسبية لأنشطة شركات البترول .
- تنظيم نظم زيارة ميدانية يوم الثلاثاء 2017/5/9 **إلى معرض احمد الجابر للنفط والغاز بشركة** نفط الكويت، حيث اطلع المشاركون على محتوياته وقدمت لهم بيانات مفصلة ومجسمة لجميع المراحل الخاصة باستكشاف واستخراج وتكرير النفط .**كما اطلعوا من خلال عدد من العروض على المشاكل** البيئية وطرق معالجتها والمشاريع البيئية المنفذة والقائمة.
- التدقيق على صناعة النفط والغاز ومراجعة عملياته المختلفة .
- تقديم عرض من قبل خبراء متخصصين من مؤسسة البترول الكويتية تضمن تعريفا بطبيعة عمل الجهاز المركزي للتدقيق الداخلي للمؤسسة واختصاصاته ولجنة التدقيق الداخلي والعلاقة مع ديوان المحاسبة وآلية متابعة ملاحظاته.
- تقييم كفاءة وفعالية الأعمال والخدمات بمجموعة العمليات البحرية في شركة نفط البترول.

وقد تدعمت الجوانب النظرية بتمارين عملية تم انجازها في شكل مجموعات وتقديم الحلول حولها.

كما خصص اليوم الأخير من اللقاء لتقديم تجارب الأجهزة المشاركة فيه في مجال الرقابة على قطاع النفط والغاز عدا وفدي جهازي الرقابة في كل من ليبيا واليمن.

وقد توجت أعمال اللقاء بإعداد مجموعة من المقترحات بهدف تقديمها إلى لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة للنظر فيها ورفعها إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم. وهذه المقترحات وهي :

1. **زيادة الاهتمام برقابة الأداء في عمليات الرقابة على قطاع النفط والغاز والاستمرار في عرض تجارب رقابة الأداء ضمن البرامج التدريبية المستقبلية والتركيز عليها للاستفادة من هذا النوع من الرقابة.**
2. **ضرورة الدراسة التمهيدية لإعداد معايير محاسبية خاصة لمعالجات قطاع النفط والغاز في ظل تواجد اتفاقيات الامتياز المبرمة لحل مثل تلك المشكلات التي تظهر أثناء عمليات التدقيق والتي ربما تتسبب بضياع حقوق الدول صاحبة الامتياز.**
3. **يجب أن يكون هناك بعض المعالجات المحاسبية التي تحكمها اتفاقيات الالتزام المبرمة والتي تتعارض مع بعض المعايير المحاسبية الدولية.**
4. **ضرورة تأهيل المدققين المكلفين بالمراجعة على الأنشطة المختلفة للنفط والغاز طبقا لاختلاف المعالجات والقوانين والاتفاقيات واللوائح بين شركة وأخرى داخل شركات القطاع الواحد.**
5. **يجب أن يكون هناك مراجعة مستمرة من قبل الدولة لأوجه انفاقها ومدى تماشي ذلك مع الاتفاقيات المبرمة والقوانين والمعايير للحفاظ على حقوقها لدى الغير.**
6. **ضرورة تعلم المدققين بطبيعة الصناعة البترولية من خلال دليل لخصائص نشاط البترول وانعكاساته المحاسبية وكذلك الزيارة الميدانية لحقول النفط والغاز – أجهزة الحفر-مصانع**

التكرير .. الخ مما يزود المدقق بالقدر الكافي من المعلومات على طبيعة الصناعة وأثر ذلك على التدقيق على الشركات لضمان جودة العمل.

7. **الاستمرار بمنهجية التدريب من خلال ورش عمل وحالات عملية بين مجموعات المشاركين في البرامج التدريبية أسوة بما تم تطبيقه خلال هذا البرنامج وزيادة الحالات العملية.**
8. **التوسع في عرض حالات عملية واقعية من عمليات الرقابة على قطاع النفط والغاز وذلك من واقع عمليات التدقيق التي تمت من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.**
9. **تعميم التوصيات التي تم التوصل إليها في البرنامج التدريبي خاصة فيما يتعلق برقابة الأداء وذلك على مستوى المنظمة والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المستوى الإقليمي.**

واختتم اللقاء معالي الأستاذ / عادل عبد العزيز الصرعاوي، بحضور ممثل الأمانة العامة، حيث ألقيت كلمات الافتتاح وتم توزيع شهادات التقدير وشهادات المشاركة في اللقاء التدريبي .

2 ـ اللقاء التدريبي المنعقد بجمهورية مصر العربية حول موضوع " الرقابة على الدين العام"

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 10/15 إلى 19/ 2017/10 اللقاء التدريبي حول موضوع " الرقابة على الدين العام" والذي يهدف الى تزويد المتدربين بالمعارف اللازمة لتطوير أدائهم في إجراء الرقابة على الدين العام وفقا للمعايير الدولية والمبادئ التوجيهية الخاصة بهذا المجال . وشارك فيه (21) مشاركا يمثلون أجهزة الرقابة في كل من البحرين (3) والسعودية (2) والجزائر(3) وتونس (1) ولبنان (1) والعراق (2) والكويت (2) وفلسطين (1) والمغرب (1) وعمان (2) واليمن (1) ومصر (2).

وتم تنفيذ اللقاء على مدى خمسة أيام وافتتحه معالي المستشار/هشام بدوي ، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وشارك في إعداد المادة العلمية والتدريبية ستة خبراء من ذوي الخبرة المطلوبة والتخصص في موضوع اللقاء وأربعة مدربين متخرجين من مبادرة تنمية الانتوساي وهم:

أ ـ الخبراء المتخصصون :

ـ الاستاذ / احمد تملم
ـ الاستاذ / شريف نايل
ـ الدكتور / عادل رزق
ـ الدكتور / سمير محمد علي
ـ الدكتورة / علاشوقي

ب ـ المدربون المتخرجون من مبادرة تنمية الانتوساي:

ـ الأستاذة / نجوى موريس توفليس

-الأستاذة/ نشوة محمد مسعود الوحش
-الأستاذ / مصطفى عيد مصطفى

وقد تضمنت فعاليات اللقاء الموضوعات التالية:

ـ إذابة الجليد ومقدمة عن البرنامج التدريبي :

ـ التقييم القبلي للمشاركين

ـ ماهية الدين العام " المفهوم ـ الأنواع ـ أسس الإفصاح "

ـ الإطار العام لإدارة الدين العام:

ـ الرقابة الداخلية على الدين العام وفقا لمعايير الانتوساي:

ـ المخاطر التي تواجه الدين العام:

ـ ورشة عمل حول كيفية استخدام مؤشرات

المخاطر المالية في التنبؤ بالأزمات المالية

ـ مؤشرات الدين العام:

ـ ورشة عمل عن المؤشرات التي يجب قياسها

لتمكن الحكومة من إدارة الدين العام

ـ دور الأجهزة العليا للرقابة بشأن الرقابة على الدين العام.

ـ الصعوبات التي تواجه الأجهزة العليا بشأن

الرقابة على الدين العام.

ـ آلية تنفيذ الرقابة المالية على الدين العام

ـ ورشة عمل عن آلية تنفيذ الرقابة المالية

على الدين العام وفقا لمعايير الانتوساي

ـ تقديم تجارب الأجهزة الأعضاء تحت إشراف المدربين . وقد قدمت جميع وفود تجارب أجهزتهم .

وقد توجت أعمال اللقاء بإعداد مجموعة من المقترحات والتوصيات بهدف تقديمها إلى لجنة تنمية القدرات للنظر فيها ورفعها إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم. وهي :

1 ـ الالتزام بتطبيق معايير الانتوساي المعنية بالرقابة على الدين العام من قبل الأجهزة العليا للرقابة

2 ـ العمل على إصدار دليل إرشادي للأجهزة العليا للرقابة بشأن آليات تنفيذ الرقابة على الدين العام.

3 ـ إعداد فرق عمل متخصصة على مستوى كل جهاز رقابي تتولى تطبيق كل من الرقابة المالية والأداء والالتزام في مجال الرقابة على الدين العام.

4 ـ إعداد دراسة تتضمن تحديد التأهيل العلمي والعملي المطلوب لإعداد مدققين متخصصين في مجال الرقابة على الدين العام وتقييم الوضع الحالي بالأجهزة العليا للرقابة لتحديد الفجوة التدريبية الموجودة.

5 ـ إمكانية استعانة الأجهزة الرقابية بخبرات فنية في الداخل أو الخارج في مجال الرقابة على الدين العام.

6 ـ تحديد وتوضيح دور الأجهزة ذات العلاقة بالدين العام (وزارة المالية والجهاز التشريعي ومجلس الوزراء....).

7 ـ تكثيف الدورات التدريبية على مستوى المنظمة العربية في مجال الرقابة على الدين العام.

واختتم اللقاء معالي المستشار / هشام بدوي، بحضور ممثل الأمانة العامة، حيث ألقيت كلمات الافتتاح وتم توزيع شهادات التقدير وشهادات المشاركة في اللقاء التدريبي.

3 ـ اللقاء العلمي / التدريبي المنعقد بالمملكة الاردنية الهاشمية حول موضوع " الرقابة على قطاع الأدوية "

استضاف ديوان المحاسبة بالمملكة الاردنية الهاشمية اللقاء العلمي / التدريبي خلال الفترة 24-28 سبتمبر 2017 حول " **الرقابة على قطاع الأدوية "** والذي تمثلت اهدافه حسب خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2017 في " تعريف المشاركين المعايير والمقاييس المتبعة في مجال الرقابة على قطاع الادوية ودور الجهاز الرقابي في تحديد أفضل الاساليب الرقابية بهذا القطاع ، والاطلاع على تجارب الدول المشاركة في اللقاء".

وشارك في اللقاء 31 مشاركا من 16 جهازا من الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية وهي اجهزة الرقابة في كل من الإمارات (3) والبحرين (2) وتونس 2) والجزائر (3) والسعودية (2) والسودان (2) وسوريا (1) والعراق (2) وعمان (3) وفلسطين (1) والكويت (2) ومصر 1) والمغرب (1) وموريتانيا (1) والأردن (1).

وأمن إعداد المادة العلمية وتقديمها عشرة خبراء تسعة منهم من الإدارات الأردنية المختصة في قطاع الدواء ودكتور بالجامعة الأردنية يتميز بدراساته في مجال ضبط أسعار الدواء وهم:

1. الأستاذ الدكتور نزار هميدات
2. الاستاذ الدكتور ابراهيم العبادي.
3. الدكتور ناصر ابو شاويش
4. د. وفاء الخطيب
5. الصيدلانية مرام البسطي
6. المهندسة ايناس حياصات
7. الصيدلانية وصال الهقيش
8. الصيدلانية نغم الحوراني

9. المهندس محمد الوردات
10. الصيدلانية لينا الهنيدي

وتم تقديم المادة العلمية عبر إلقاء محاضرات مصاحبة بعرض Powerpoint ومدعمة بحالات عملية عايشها المحاضرون في إطار أدائهم لوظائفهم.كما تم الحرص على تشريك المتدربين عند تقديم المادة العلمية من خلال **المقارنة مع الإجراءات المعتمدة بالبلدان المشاركة.**

وقد تم التطرق خلال اللقاء إلى المحاور التالية:

- **الشراء الموحد** للأدوية والفلسفة من توحيد مراجع شراء الادوية:
- الاجراءات الرقابية المتبعة على الفاتورة العلاجية للمرضى المؤَمنين صحياً :
- استخدام انظمة الحوسبة الصحية في إدارة اللوازم والصرف في المؤسسات الصحية:
- اجراءات قسم الصيدلة لتنظيم عمليات صرف الدواء والحد من الوصفات المزورة :
- تقدير احتياجات الأدوية واسلوب ادارة شراء الأدوية:
- تسجيل الأدوية:
- التفتيش على الأدوية تجنباً لدخول الادوية المهرّبة والمزوّرة.
- إجراءات تسعير الادوية وانعكاسه على تقليل كلفة الأدوية :
- اجراءات الرقابة على قطاع الادوية والصعوبات التي تواجه الأجهزة الرقابية في التدقيق على قطاع الأدوية :

وعملا بتوصية المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تم القيام بالتقييم القبلي والبعدي لقياس مدى تطور معارف المشاركين.

واختتم اللقاء في إطار حفل بحضور **معالي الأستاذ الدكتور / عبد خرابشة** رئيس ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية حيث تمّ استخلاص النتائج العامة للقاء و توزيع الشهائد.

وقد أوصى اللقاء الى التوصيات التالية :

1. **تشكيل لجنة موحدة من الدول العربية المشاركة بالتعاون مع المنظمة العربية (الأربوساي) لوضع المعايير الموحدة المشتركة للرقابة والتدقيق على قطاع الأدوية والعمل على اصدار دليل رقابي موحّد يتضمّن كافة الأعمال والمهام الرقابية الواجب مراعاتها والتقيّد بها اثناء عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدوليّة.**
2. **تشكيل لجان عربية مختصّة لمراجعة التشريعات المحليّة بكل دولة وضبط نصوص موحدة للتسعير، ومراقبة المواصفات، ووضع قائمة للأدوية الاستشفائية والعلاجيّة.**
3. **حث الأجهزة العليا للرقابة على تكثيف عقد لقاءات ودورات تكميليّة للمدققين بخصوص المستجدات حول الرقابة على قطاع الأدوية لمراجعة قضايا مثل مشاكل الرقابة على تصنيع الأدوية المحليّة وتزوير الأدوية وتهريبها.**
4. **تنظيم لقاءات بين المدققين من جميع الدول العربية على المستوى الداخلي والخارجي لتبادل الخبرات ورفع التوصيات لإمكانية تفعيل العمل الرقابي داخل المؤسسات الرقابيّة.**
5. **توجيه الاجهزة العربية الى اعتماد الرقابة اللاحقة طبقا لتوصيات معايير الانتوساي.**
6. **تبادل المناهج الرقابية المعتمدة من قبل الاجهزة العربية في الرقابة على قطاع الادوية.**

7. التأكيد على اهمية حوسبة عمليات التصرف في الدواء ومتابعة مستوى المخزون ومنع ازدواجية صرف المريض للدواء من اكثر من جهة طبية وأتمتة عملية ادخال الادوية المرتجعة من مرضى الـ In-patient الى الصيدلية والحد من كتابة الوصفات الوهميّة.

4 ـ اللقاء التدريبي المنعقد بسلطنة عمان حول موضوع " الرقابة على تقنية المعلومات"

تم تنظيم هذا اللقاء خلال الفترة 22-26 أكتوبر 2017 بمسقط من قبل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان حول موضوع " **الرقابة على تقنية المعلومات**. وحضر هذا اللقاء 26 مشاركا من 15 جهاز من الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية وهي اجهزة الرقابة في كل من الاردن (1) وسوريا (1) والجزائر (3) والمغرب (1) واليمن (1) ولبنان (1) والسعودية (2) والبحرين (3) والعراق (2) والسودان (2) والكويت (2) ومصر (3) وسلطنة عمان (2) وتونس (1) وقطر (1).

وأشرف على تنفيذ المادة العلمية والتدريبية للقاء أربعة خبراء من الجهاز المستضيف وهم السادة :

- سعيد بن سالم الحجري
- عبد الفتاح بن علي المعيني
- جهاد بن عبد الرحمن الصايغ
- مازن بن عبد الله الزكواني

وتمثلت أهداف اللقاء في إطلاع المشاركين على مفهوم وطرق وأساليب الرقابة على تقنية المعلومات وأهميتها وتطوير قدراتهم في هذا المجال تعريفهم على رقابة تقنية المعلومات وعلى تأثيرها على الرقابة وأطر التحكم في تقنية المعلومات بالاضافة الى كيفية عمل تخطيط وتنظيم وظائف تقنية المعلومات والتخطيط لاستمرارية العمل وأساليب الرقابة المدعمة بالحاسب الآلي.

وافتتح اللقاء، نيابة عن معالي الشيخ / ناصر بن هلال بن ناصر المعولي الموقر، رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، سعادة الشيخ / ناصر بن حمود بن سالم الرواحي، نائب الرئيس. حيث رحب بالمشاركين وأكد على ضرورة مسايرة أعضاء الأجهزة الرقابية تطور تقنية المعلومات قصد المحافظة على مهنيتهم في أدائهم لمهامهم.

وقد تم تقديم المادة العلمية عبر إلقاء محاضرات مدعمة بحالات عملية عايشها المحاضرون في إطار أدائهم لوظائفهم. إضافة إلى تقديم تمارين تطبيقية تخص المحاور التي تمّ التطرق إليها وهي:

- التعريف بعملية الرقابة على تقنية المعلومات
- مراحل عملية الرقابة على تقنية المعلومات وخصوصياتها
- حوكمة تقنية المعلومات والتحكم في مخاطرها:
- تطوير واقتناء وحيازة عناصر تقنية المعلومات :
- إدارة عمليات تقنية المعلومات
- الاستعانة بالمصادر الخارجية
- أمن تقنية المعلومات :

ـ ضوابط التطبيقات

كما قدّم المشاركون تجارب أجهزتهم في مجال الرقابة على تقنية المعلومات من خلال التطرق بالأساس إلى منهجية اختيار مهمات الرقابة على تقنية المعلومات والمواضيع التي شملتها عملية الرقابة إضافة إلى أبرز النتائج التي خلصت إليها مهمات الرقابة على تقنية المعلومات. وتم إدراج مختلف هذه العروض بموقع المنظمة.

وقد خلص المشاركون والخبراء في نهاية اللقاء الى التوصيات التالية:

- **ضرورة الاستمرار في تنفيذ برنامج الرقابة على تقنية المعلومات على المستوى العربي.**
- **تبادل الخبرات بين الأجهزة العربية ومساعدة الأجهزة التي تحتاج لخبرات إضافية .**
- **تنفيذ البرنامج على هيئة حلقات إضافية بمعنى يتم تنفيذ برنامج تدريبي للمشاركين ثم يتم مساعدتهم لتنفيذها بعد العودة لاجهزتهم ثم ورشة ثانية لمناقشة سير العمل للمهام المنفذة (على غرار برامج ل آي دي آي).**
- **الاستعانة بدليل الرقابة على تقنية المعلومات للاجهزة (الصادر من قبل الانتوساي والذي جرى تطبيقه في البرنامج) بالنسبة للأجهزة التي ليست لديها ادلة.**

وقد أشرف على اختتام اللقاء الأستاذ الفاضل محمد حسن الشحي رئيس مكتب التخطيط بالجهاز حيث تم توزيع الشهائد.

5 ـ اللقاء التدريبي المنعقد بالمملكة العربية السعودية حول موضوع " اطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة".

استضاف ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية اللقاء التدريبي الذي ينظمه بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول موضوع إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (SAIPME) وذلك خلال الفترة من 4 الى 2017/11/9 بمدينة الرياض. وافتتح الدورة سعادة النائب المساعد لشؤون الفروع الأستاذ/ عثمان عبد الرحمن اليحيا نيابة عن معالي الدكتور/ حسام عبد المحسن العنقري، رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية. وشارك في هذه الدورة التدريبية 25 متدربا من 11 جهازا عضوا بالمنظمة وهي اجهزة الرقابة في كل من الاردن وعمان والكويت والجزائر والعراق والسودان ومصر والمغرب والجزائر وتونس والسعودية.

وتمثلت أهداف اللقاء في تعريف المتدربين بأهداف تطبيق التقييم باستخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، وكيفية استخدام التقارير من قبل الجهاز والأطراف الخارجية ذات الصلة، وكذلك الوقوف على نقاط القوة والضعف المتعلقة بهذا الإطار وإكساب المتدربين القدرة على تطبيق المبادئ المنهجية لتخطيط وتنفيذ وإعداد تقرير بنتائج عملية تقييم الجهاز الرقابي وفق هذا الإطار، وذلك من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

1. إطار عمل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) وتصنيفها.
2. مجموعة مؤشرات أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
3. الخلفية والغرض من استخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

4. نطاق وتغطية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
5. العلاقة بين إطار قياس الأداء وقيم ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إحداث الفارق في حياة المواطنين (ASSAI-12).
6. منهجية التقييم.
7. مكونات الهيكل الموصى به لتقرير أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية.

وقد افتتح الدورة نيابة عن معالي الدكتور حسام عبد المحسن العنقري رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية سعادة النائب المساعد لشؤون الفروع الأستاذ/ عثمان بن عبدالرحمن اليحيا، والذي رحب بالمشاركين وأكد على أهمية إطار قياس الأداء لمتابعة وتحسين أداء الأجهزة الرقابية في جميع مجالات نشاطها.

وأعدّ المادة العلمية أخصائيو التدريب الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالله الشايع، والأستاذ عبد العزيز بن شداد المطيري من ديوان المراقبة العامة، وذلك اعتماداً على النسخة الجديدة لإطار قياس الأداء، والمعتمدة بمؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرين المنعقد بمدينة أبوظبي في سنة 2016م، كما قدّما المادة العلمية عبر إلقاء محاضرات مصاحبة بعرض Powerpoint ومدعمة بحالات عملية، إضافة إلى تقديم تمارين تطبيقية تخص المحاور التي تمّ التطرق إليها،

التوصيات الصادرة عن اللقاء:

تمّ إيلاء محاور هذا اللقاء الاهتمام اللازم من قبل كافة المشاركين، والذين تقدموا في ختامه بمجموعة من التوصيات للإسهام في تفعيل هذا الإطار بالأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وتعزيز الاستفادة من مزاياه، نعرضها فيما يلي:

1- **التأكيد على أهمية تطبيق منهجية IDI في كافة البرامج واللقاءات التدريبية التي يتم تقديمها تحت مظلة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ولضمان فعالية هذه البرامج في تحقيق أهدافها وتلبية الاحتياجات التدريبية للأجهزة الأعضاء في المنظمة، من المهم تصميم إطار لضمان جودة البرامج التدريبية تحت إشراف الأمانة العامة للمنظمة، بهدف التحقق من استيفاء كافة المتطلبات اللازمة لنجاح البرنامج التدريبي والتي تشمل (الخلفية العلمية والخبرة المناسبة في طاقم التدريب، مناسبة المادة العلمية وإعدادها وتقديمها للأمانة العامة قبل انطلاق البرنامج بوقتٍ كاف، مواصفات قاعة التدريب، ومتطلبات تنفيذ البرنامج من أدوات وتجهيزات، وتوفر الوسائل المساندة لأغراض الطباعة والنسخ والتصوير، التنسيق المسبق قبل انطلاق اللقاء التدريبي، التقييم القبلي والبعدي واختبارات قياس التعلم وتقييم منهجية التدريب).**
2- **أن يكون هناك فرصة لمشاركة خبراء التدريب في الأجهزة الأعضاء في إعداد وتنفيذ البرامج واللقاءات التدريبية على مستوى المنظمة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الأجهزة الأعضاء.**
3- **مناسبة أن تتولى الأمانة العامة التنسيق مع الأجهزة الأعضاء لمراجعة النسخة العربية المترجمة من الإصدار الجديد لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والتحقق من مدى دقة وسلامة هذه الترجمة.**
4- **حث الأجهزة الأعضاء على المبادرة إلى اعتماد وتفعيل إطار لقياس أداءها وضمن إطار معتمد لضمان الجودة، وكذلك حثها على التنسيق فيما بينها لتفعيل منهجية تقييم النظراء ضمن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، والاستعانة بأطراف خارجية لضمان جودة القياس.**

5- يعتبر تطبيق إطار القياس من الموضوعات المستحدثة التي اهتمت بها منظمة الأنتوساي مؤخراً، ومن الأهمية مواصلة تنفيذ البرامج واللقاءات التدريبية حول هذا الموضوع لما له من أثر إيجابي على أداء الأجهزة العليا للرقابة.
6- مواصلة تفعيل برنامج 3i
7- مناسبة تدريب متخصصين في هذا الإطار مع الانفتاح على التجارب الدولية حول هذا الموضوع، ونشرها على منتدى في موقع المنظمة.
8- أهمية قيام الأجهزة العليا للرقابة بالعمل على تعريف منسوبيها بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وما قد يطرأ على هذه المعايير من تحديثات أو إصدار لمعايير جديدة، وبذل مزيد من الجهود لتطبيق المعايير وأفضل الممارسات في مجال الرقابة المالية والمحاسبة، ومن ذلك إصدار أدلة توجيهية للعمل الرقابي في مجالات الرقابة المالية، والالتزام، والأداء، وإلحاق منسوبيها بدورات متخصصة في هذا المجال.

وأشرف على اختتام فعاليات اللقاء وتوزيع الشهادات على المشاركين والمدربين **سعادة النائب المساعد لشؤون الفروع الأستاذ/** عثمان بن عبدالرحمن اليحيا نيابة عن معالي الدكتور حسام عبد المحسن العنقري رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية .

6ـ اللقاء التدريبي حول موضوع " رقابة الأداء على قطاع التعليم العام وفقا لمعايير الإنتوساي":

تنفيذا **لأحكام الفقرة** (11) **من** قرار المجلس التنفيذي رقم 2017/236، في اجتماعه الخامس والخمسين، الذي نص على الموافقة على مقترح لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الحادي عشر باستعمال المبلغ المتبقي من المنحة المالية المقدمة من ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق والوكالة الامريكية للتنمية واللذين **بلغا** 26.345 دولار امريكيا في تنظيم دورة تدريبية **حول موضوع " رقابة الأداء على قطاع التعليم العام وفقا لمعايير الإنتوساي "، لستضافت الأمانة** العامة للمنظمة العربية خلال الفترة من 15 **إلى** 2017/05/19 بتونس فعاليات هذا اللقاء التدريبي .

وشارك في اللقاء الذي تفضل بافتتاحه معالي الأمين العام للمنظمة 22 متدربا يمثلون 17 جهازا من الأجهزة الأعضاء في كل من موريتانيا والمغرب وتونس وليبيا ومصر والسودان وفلسطين ولبنان والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والبحرين وقطر والكويت والعراق والأردن وسوريا واليمن **وذلك بالإضافة إلى** 3 مدربين من خريجي مبادرة تنمية الإنتوساي.

وتم إعداد وتقديم وتقييم الورشة وفقا لمنهجية مبادرة تنمية الإنتوساي وذلك بإشراف ثلاثة خبراء وهم:

- السيد / حسين بوصندل، خبير تنمية القدرات لدى الأمانة العامة.
- السيد / بوشعيب بيبط، القاضي من المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.
- السيدة / هيام زهر الدين، مدقق حسابات أول بديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.

وتضمن اللقاء المحاور الأساسية التالية :

- تعريف المشاركين بإطار معايير الإنتوساي بشكل عام ؛
- تقديم متطلبات معايير الانتوساي الخاصة بالرقابة على الأداء في مجالات التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير ومتابعة التوصيات ؛

- تطبيق متطلبات معايير الانتوساي الخاصة بالرقابة على الأداء من خلال الحالات العملية على مهمات الرقابة المتعلقة بقطاع التعليم العام ؛

وبالنظر إلى الطابع الفني لموضوع اللقاء فقد تم الاستعانة بخبير في مجال تقييم التعليم العام من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تولى تقديم عرضين حول تشخيص واقع التعليم العام بالدول العربية والمعايير المعتمدة في مجال تقييم أداء القطاع والممارسات الجيدة في مجال إصلاح وتطوير منهجيات التعليم.

كما تولى المشاركون تقديم عروض حول تجارب أجهزتهم في مجال الرقابة على قطاع التعليم العام شملت بالأساس التحديات التي واجهها الجهاز خلال تنفيذ مهمات الرقابة على أداء التعليم العام وأبرز النتائج التي خلصت إليها مهمات الرقابة على قطاع التعليم العام ومدى تجسيم توصيات الجهاز بهذا الخصوص.

وأشرف معالي الأمين العام على اختتام فعاليات اللقاء وتوزيع الشهادات على المشاركين والمدربين متمنيا لهم التوفيق في مسيرتهم المهنية.

7 ـ ورشة العمل المنعقدة بدولة الكويت حول موضوع " تقييم كفاءة عمليات التخلص من النفايات الطبية "

في إطار تنفيذ قرار المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه الخامس والخمسين المنعقد بدولة قطر يومي 28 و2017/3/29 والمتعلق بالاستجابة لمقترح لجنة الرقابة البيئية للمنظمة بتنظيم ورشة عمل خلال سنة 2017 حول موضوع " تقييم كفاءة عمليات التخلص من النفايات الطبية" وكذلك ترحيب المجلس برغبة ديوان المحاسبة بدولة الكويت باستضافة هذه الورشة، نظمت هذه الورشة خلال الفترة من 11 إلى 2017/9/13 بمقر ديوان المحاسبة بدولة الكويت. وكان الهدف من تنظيمها تعريف المشاركين بالمعارف النظرية والعلمية ذات العلاقة بموضوع النفايات الطبية، وبالقوانين والنظم في شأن التخلص منها وتعريفهم بالمعايير المهنية ذات العلاقة بتخفيض مخاطر انتشار الملوثات والتخلص منها ، فضلا عن إجراءات تقييم كفاءة وفاعلية عمليات التخلص من النفايات الطبية الخطرة ، والاطلاع على بعض تجارب أجهزة الرقابة العليا الأخرى.

وقد شارك في هذه الورشة (26) متدربا يمثلون أجهزة الرقابة في كل من الأردن (1) والسعودية (3) والجزائر (3) والبحرين (1) وعمان (1) ولبنان (1) وفلسطين (2) والعراق (2) والسودان (2) ومصر (2) والمغرب (1) والكويت (7). وأشرف على تنفيذها علميا وتدريبيا خبيران من ديوان المحاسبة بدولة الكويت من المتخرجين من مبادرة تنمية الانتوساي .

وتم تنفيذ الورشة على مدى ثلاثة أيام وافتتحها معالي الأستاذ / عادل الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنابة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة بحضور ممثل الأمانة العامة للمنظمة.

وقد أشرف على تنفيذ اللقاء من الناحيتين العلمية والتدريبية خبيران من ديوان المحاسبة بدولة الكويت وهما السيد / عادل حسين الكوت والسيدة/ سلمى حمد العيسى.

وقد تناولت الورشة المحاور التالية:

- ماهية المراجعة البيئية .
- استعراض أهداف تقرير تقييم كفاءة التخلص من النفايات الطبية وخطة المعل ومجال الفحص وقيود الفحص وبعض اجزاء التقرير.
- استعراض الهيكل التنظيمي وبعض الإدارات
- اللجان والفرق ذات العلاقة بإدارة النفايات الطبية الخطرة
- اشتراطات الجمع والنقل والتخزين المؤقت داخل المنشأة الصحية.
- النتائج والتوصيات لتقرير تقييم كفاءة التخلص من النفايات الطبية.

كما تم خلال اليوم الثاني تنظيم نظم زيارة ميدانية إلى **مركز صباح الأحمد للكلى والمسالك ومستشفى** إمراض القلب، حيث قدم المشرفون على هذين المستشفيين بيانات حول هذين المستشفيين وعلى كيفية التخلص من النفايات الطبية المختلفة. كما زار المشاركون وحدة معالجة النفايات الطبية الشعبية وقدمت لهم بيانات ومعلومات حول هذا **الموضوع**.

وخلال اليوم الثالث، *خصصت* الجلسة الأولى لتقديم مداخلة من ممثل عن الهيئة العامة للبيئة وممثل عن وزارة الصحة تناولت كل منهما دور كل مؤسسة في مجال التخلص من النفايات الطبية، فيما *خصصت الجلستان* الثانية والثالثة لتقديم أوراق عمل وفود جميع الأجهزة **المشاركة التي** *تضمنت تجارب* أجهزتهم في مجال تقييم كفاءة عمليات التخلص من النفايات الطبية.

وقد تميزت جميع الجلسات بمناقشات مستفيضة تم من خلالها استيضاح عدد من الجوانب المتعلقة بتجربة ديوان المحاسبة بدولة الكويت في مجال موضوع اللقاء.

كما جرت عملية إجراء التقييم البعدي للمشاركين تنفيذا لتوصية المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين.

وقد *توجت* **أعمال اللقاء بإعداد مجموعة من** التوصيات بهدف تقديمها إلى لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة للنظر فيها ورفعها إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم. وهذه التوصيات هي :

1 ـ إيلاء الجانب البيئي أهمية اكبر عند إعداد الخطط الرقابية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومنها ملف النفايات لدفع الحكومات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لحماية البيئة وتقليص النفايات وضمان التخلص منها بالطرق السليمة بيئيا.

2 ـ الاهتمام بالرقابة على القطاع الخاص والتشديد عليه فيما يخص التخلص من النفايات الطبية.

3 ـ زيادة الإجراءات وتشديد الغرامات والعقوبات على مرتكبي المخالفات البيئية.

4 ـ ضرورة تكثيف الدورات للعاملين بإدارة النفايات الطبية.

5 ـ التركيز على تطبيق الدليل الموحد للتخلص من النفايات الطبية لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل دقيق.

6 ـ إيلاء أهمية لبرامج تقليل حجم النفايات من المنبع.

7 - اشتراك القطاع الخاص لعمل محارق متطورة للتخلص من النفايات مقابل تحصيل رسوم من المراكز الطبية خاصة في الدول الفقيرة.

8 - زيادة الدعم الفني والمادي للجان مكافحة العدوى داخل المنشآت الصحية وزيادة الوعي والتثقيف البيئي وإعلام الإفراد ذات الصلة بمخاطر عدم التخلص الآمن من النفايات لضمان إتمام العملية بأقل درجة من الأثر السلبي.

9 - زيادة الاهتمام بأهمية التخلص من النفايات الطبية في وعي خاص للمراجعين والمرضى في المستشفيات عن طريق لوحات إرشادية في بداية دخول المستشفى.

10 - ضرورة زيادة التوعية فيما يخص النفايات الطبية في المستشفيات وإعداد حملة توعية في الأماكن العامة لزيادة توعية المجتمع وضرورة مخاطبة الجهات المختصة ومؤسسات المجتمع المدني لتطوير آلية التخلص من النفايات حتى يتم التخلص منها بأقل المخاطر على البيئة والمجتمع.

11 - التنسيق بين الجهات ذات الصلة من اجل توحيد ومتابعة الإجراءات بما يتوافق مع إجراءات التخلص من النفايات التخلص السليم كل حسب دوره واختصاصاته.

12 - التزام الوحدات الصحية بالإفصاح عن التكاليف الخاصة بالتخلص من النفايات الطبية وفرض إجراءات رادعة حتى يتم الالتزام بالتخلص السليم للنفايات الطبية.

ب المختصين في مختلف المجالات العلمية والطبية والصناعية وغيرها للعمل في التدقيق البيئي الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة أو من خلال الاستعانة بخبراتهم للعمل على التقارير البيئية.

14 - إيجاد آلية ليقوم مدققو الأجهزة العليا للرقابة بإبلاغ فريق التدقيق البيئي عن أية ملاحظات ذات اثر بيئي يتم ملاحظتها أثناء عملهم.

15 - توثيق الحوادث الناجمة عن التعامل غير السليم مع النفايات الطبية.

واختتم اللقاء سعادة الأستاذ / إسماعيل الغانم، وكيل ديوان المحاسبة، بحضور ممثل الأمانة العامة، حيث ألقيت كلمات الافتتاح وتم توزيع شهادات المشاركة في ورشة العمل .